دور التعليم المهني في تطوير راس المال البشري في العراق

أ.د. فلاح خلف علي الربيعي : قسم الاقتصاد – كلية الادارة والاقتصاد – الجامعة المستنصرية
faalah@uomustansiriyah.edu.iq
أ.م. د. سهيلة عبد الزهرة الحجيمي : قسم الاقتصاد – كلية الادارة والاقتصاد – الجامعة المستنصرية
dr-sohayla1973@uomustansiriyah.edu.iq
م.م. عليه عبد الرحمن الشمري: باحث في وزارة التربية
aliyahabdalrahman@uomustansiriyah.edu.iq

الملخص:

ينطلق البحث من فرضية مفادها" أن ضعف دور التعليم المهني في تطوير راس المال البشري في العراق يعود الى التركيز على دور الثروة النفطية واهمال دور راس المال البشري " ولتحقيق هذه الفرضية تم تبني المنهج الاستنباطي وذلك باستخدام الاسلوب الوصفي التحليلي، ومن اهم الاستنتاجات التي توصل اليها البحث هو أن تركيز صانع القرار على الاهتمام بالمورد النفطي أدى الى اضعاف الاهتمام بتبي السياسات المتعلقة بتطوير قطاعات الاقتصاد وبضمنها السياسات المتعلقة بقطاع التعليم بشكل عام والتعليم المهني بشكل خاص، وأوصى البحث بضرورة تبني نموذج تنموي جديد، يعيد النظر بالسياسات الحالية، وتبني سياسات جديدة تمنح الأولوية لقطاعات الانتاج، الامر الذي سيعزز دور مخرجات التعليم المهني في تطوير راس المال البشري.

الكلمات المفتاحية : (التعليم المهني، راس المال البشري).

The role of vocational education in developing human capital in Iraq

(١)Prof.Dr. Falah Khalaf Ali Al-Rubaie Al-Mustansiriya University, College of Administration and Economics Dopartment of Economics
faalah@uomustansiriyah.edu.iq
(٢)Assistant Professor Dr. Sohaila Abdul Zahra Al-Hajimi Al-Mustansiriya University, College of Administration and Economics Dopartment of Economics
/dr-sohayla1973@uomustansiriyah.edu.iq
(٣)Assistant teacher, Aliya Abdul Rahman Al-Shammari. research at the Ministry of Education/aliyahabdalrahman@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract:

The research is based on the hypothesis that "the weakness of the role of vocational education in developing human capital in Iraq is due to the focus on the role of oil wealth and the neglect of the role of human capital." To achieve this hypothesis, the deductive approach was adopted, using the descriptive analytical method, and one of the most important conclusions reached is The research is that the decision-maker's focus on paying attention to the oil resource led to a weakening of interest in adopting policies related to developing sectors of the economy, including policies related to the education sector in general and vocational education in particular. The research recommended the necessity of adopting a new development model, reconsidering current policies, and adopting new policies that give priority. For production sectors, which will enhance the role of vocational education outcomes in developing human capita.

Keywords: (vocational education, human capital).

المقدمة:

تشكل البطالة إحدى أكبر المشكلات التنموية في العالم، ويعد الاستثمار في رأسمال البشري أحد المداخل للتقليل من البطالة والفقر، وهو أمر يتطلب الربط بين سياسات التشغيل ومتطلبات سوق العمل ومخرجات التعليم بشكل عام وبخاصة التعليم المهني، للاستفادة من رأس المال البشري من خلال الاستثمار في التعليم ومدى ملاءمة ذلك التعليم مع متطلبات سوق العمل. وبقدر تعلق الامر بالتعليم المهني فانه يعد من العناصر الرئيسة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ومن بينها تطوير راس المال البشري ، الا أن هذا النوع من التعليم يواجه في العراق عدة تحديات فرضتها التحولات والتغيرات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية التي شهدها النشاط الاقتصادي وسوق العمل، التي ليست بمنأى عما يواجه مؤسسات التعليم المهني من تحديات ، نتيجة انحسار دور القطاع العام وتدني مساهمة القطاع الخاص في شؤون التعليم المهني، ولمواجهة تلك التحديات ينبغي تبني مجموعة من الخطط والبرامج والسياسات الكفيلة بإصلاح التعليم المهني وأعاده هيكليته وتطوير مؤسساته بما يتلاءم مع التطورات التكنولوجية السريعة والشاملة.

مشكلة البحث: تعود مشكلة البحث ضعف دور التعليم المهني في تطوير راس المال البشري في العراق نتيجة لما يأتي:

١–التركيز على دور الثروة النفطية واهمال الاصول الإنتاجية الأخرى وبخاصة راس المال البشري.

٢–أسهم التوجه الريعي في ضعف اهتمام السياسات التعليمية بالتعليم المهني، ومن ثم الى ضعف مواءمة مخرجات التعليم المهني لاحتياجات سوق العمل من ناحية ومتطلبات وأهداف التنمية المستدامة من ناحية ثانية.

فرضية البحث: ان ضعف دور التعليم المهني في تطوير راس المال البشري في العراق يعود الى التركيز على دور الثروة النفطية واهمال دور راس المال البشري.

هدف البحث: يهدف البحث الى التأكيد على اهمية تفعيل دور التعليم المهني في العراق في تطوير راس المال البشري من خلال توضيح العلاقة بين التعليم المهني ورأس المال البشري والتعريف بالسياسات والبرامج التي يمكن ان تُسهم في تفعيل دور التعليم المهني في النهوض رأس المال البشري

اهمية البحث: يؤكد هذا البحث على ضرورة تبني سياسات جديدة تهدف الى تعميق الصلات بين توجهات التعليم بشكل عام والتعليم المهني بشكل خاص من جهة وتوجهات النهوض رأس المال البشري من جهة اخرى.

منهجية البحث: تبنى البحث المنهج الاستنباطي، باستخدام الاسلوب الوصفي التحليلي

هيكلية البحث: لتحقيق هدف البحث تم تقسيمه إلى ثلاث محاور وكالاتي

تضمن المحور الأول الإطار النظري للتعليم المهني وراس المال البشري ، وركز المحور الثاني على تحليل واقع التعليم المهني في العراق، اما المحور الثالث فتناول مساهمة التعليم المهني في تطوير راس المال البشري في العراق، في حين ركز المحور الرابع على التعريف بأهم السياسات الهادفة الى تعزيز دور التعليم المهني في العراق.

المحور الأول / الإطار النظري للتعليم المهني ورأس المال البشري

استند البحث على مجموعة من المفاهيم والأفكار والآراء والتصورات النظرية من ابرزها:-

أولا–مفهوم التعليم المهني: ويقصد به كل أشكال التدريب، التي تهدف الى رفد الطلاب بالمهارات والكفاءات التي تهيئهم لممارسة مهنة معينة، ويقوم بالإشراف على التعليم المهني خبراء ومختصين محترفين في مجالهم، ويجمع هذا النوع من التعليم بين الخبرة التطبيقية والعملية، إلى جانب الخبرة النظرية، ويمكن تلقي التعليم المهني في المدارس المهنية والصناعية، وفي الكليات التقنية والمهنية، ومن خلال برامج التدريب أثناء العمل أو الخدمة. (Career 2022).

ثانياً– مفهوم رأس المال البشري: يشتمل الرصيد المتراكم من المعرفة والمهارة والخبرة والقدرة على الابتكار في الدولة في لحظة زمنية معينة، ومدى الاستفادة منها في زيادة الإنتاج (العربي،٢٠٠٧،٧٢).

ثالثا – مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري:يشمل كل ما يتم إنفاقه على الخبرات والإمكانات والقدرات التي يمتلكها الأفراد وفي نفس الوقت ما تحصل عليه من نتيجة وتطوير فإنها تمثل الاستثمار في رأس المال البشري. لذا فهو يصيب الاستثمار الأمثل لذلك العنصر وبنفس الوقت تحويله إلى طاقة إنتاجية تسهم في رفع كفاءة المنشأة وتنمية إنتاجها نتيجة تكون الفرد يشكل أبرز عناصر الإنتاج تنافسية بالنسبة للمنشآت في الوقت الحاضر، يتضمن الاستثمار في رأس المال البشري التعليم والتدريب والنهوض بالصحة والتغذية

رابعا: الآثار التي يتركها الاستثمار في رأس المال البشري: من ابرزها : (معروف،٢٠٠٥،٨١).

١. زيادة الإنتاج والإنتاجية وزيادة الدخل: من خلال الأثر الذي تتركه زيادة الإنتاج على العامل: والأثر الذي تتركه على زيادة الدخل القومي وزيادة الدخل الفردي.

2–الأثر على زيادة فرص العمل بين الأفراد

3 الأثر على زيادة الحراك المهني عنصر العمل: يؤدي التعليم أو التدريب الى حدوث تغيرات هيكلية في طبيعة العمل، وهيكل العمالة نفسها، بما فيها التغيرات النوعية لقوة العمل، والتغيرات في التركيب الوظيفي، وتظهر التغيرات الهيكلية في طبيعة العمل من خلال ما يمارسها الفرد المتعلم من جهود، فكلما ازدادت درجة تعليمه فكلما ازدادت فرص التحاقه بالأعمال التي تحتاج إلى التفكير الذهني. (سلمان،٢٠٠٧،ص١٩٢).

خامساً: دور الاستثمار في التعليم المهني في تطوير رأس المال البشري:

يعد الاستثمار في التعليم بشكل عام التعليم المهني بشكل خاص من المداخل الرئيسية للنهوض برأس المال البشري، وهذا ما دفع مؤتمر التنمية المستدامة، الى جعل التعليم هو الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة"، الذي يركز على الأهداف الاتية كمداخل للنهوض برأس المال البشري: (اليونسكو،٢٠١٦)

١–التعليم الفعال الملائم لاكتساب المعار ف والمهارات والكفاءات.

٢–زيادة عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات الملائمة.

٣–ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم التقني والمهني والتعليم العالي الجيد.

٤–ضمان أن يكتسب جميع المتعلمين المعارف والمهارات الكافية واللازمة لتحقيق التنمية المستدامة.

٥–الحد من نسبة الشباب المفتقرين إلى العمل أو التعليم أو التدريب المهني.

سادساً:مخرجات التعليم المهني وسوق العمل

تحقق مخرجات التعليم الجودة، عندما تواءم احتياجات سوق العمل، الامر الذي يستلزم وجود نظام تعليمي يتمتع بالمرونة الكافية لمواكبة التغييرات المتلاحقة في سوق العمل، وعندما يخفق النظام التعليمي في تلبية تلك الشروط سيفتقر للمرونة المطلوبة لتحقيق هذا الهدف، وقد يعجز النظام الإنتاجي ذاته، عن مواكبة التطورات المتلاحقة في النظام التعليمي عندما يفتقر للمرونة التشغيلية الكافية لاستيعاب مخرجات النظام التعليمي، وسيسفر عن ذلك العجز ارتفاعاً في بطالة مخرجات التعليم وتأكل في راس المال البشري . (Achy،٢٠٠٢،١).

المحور الثاني –واقع ومكونات التعليم المهني في العراق

اولا: مكونات التعليم المهني

شهدت فروع التعليم المهني الثانوي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ تغيراً واضحاً استجابة للتغيرات في أنماط الطلب على العمل في السوق العراقية نتيجة لدخول الأجهزة الحديثة، كالكومبيوتر والموبايل وما يرتبط بها من خدمات ، وان كانت مخرجات هذه الفروع غير متطابقة بشكل كامل مع الحاجة الفعلية لسوق العمل، الا انها كانت نوعاً ما ملبية للحاجة المطلوبة من المهارات الفنية (وزارة التربية،٢٠٠٩، ١١٠)، وتبلغ مجموع مدارس التعليم المهني في المحافظات كافة عدا اقليم كردستان (٣٢٢) مدرسة للسنة الدراسية (٢٠٢٠ – ٢٠٢١)، ويضم التعليم المهني الفروع الآتية:-

١- **التعليم الصناعي:** يعد التعليم الصناعي من اهم الفروع المهنية لكونه يسهم بشكل فاعل في عملية التنمية من خلال تكوين المهارات اللازمة من طلبة المدارس لتلبية حاجة سوق العمل وخاصة المشاريع الصناعية، والتعليم الصناعي هو الفرع المهيمن على فروع التعليم المهني ويضم هذا الفرع (٢٧) اختصاصاً، يوجد الفرع الصناعي في (١٩٠) مدرسة، وتوجد (١٤٩) مدرسة صناعية مستقلة و (٤١) مدرسة مهنية تحوي الفرع الصناعي فضلاً عن فروع اخرى موزعة على جميع محافظات القطر، وهذا العدد هو لغاية عام ٢٠٢٠،(وزارة التربية،٢٠١٢،ص١٩).

٢.**التعليم التجاري** : يضم هذا الفرع اختصاصين هما قسم الادارة وقسم المحاسبة، ومدارس هذا النوع من التعليم منتشرة في جميع محافظات العراق، اذ يوجد الفرع التجاري ولغاية ٢٠٢١ في (١٠٢) مدرسة منها(٦٨) مدرسة تجارية مستقلة و(٣٤) مدرسة مهنية تضم الفرع التجاري فضلاً عن فروع اخرى، ويعاني هذا النوع من التعليم من ضعف الرغبة لدى الطلبة في التقديم اليه ويعود السبب في ذلك الى صعوبة الحصول على الوظائف او ايجاد فرصة عمل الامر الذي انعكس في عزوف عدد كبير من الطلبة عن الانخراط في التعليم التجاري(الألوسي، ٢٠٠٤،ص٢٧٧) .

٣- **التعليم الزراعي** : هو اختصاص عام ومدارسه منتشرة في المحافظات التي تنتشر فيها الاراضي الزراعية والمياه العذبة وتبلغ عدد المدارس (١٠) مدرسة منها (٩) مدرسة زراعية مستقلة و(١) مدرسة من ضمن المدارس المهنية التي تحتوي على الفرع الزراعي، ومر التعليم الزراعي بمراحل تميزت بالازدهار والانتشار كما في فترة السبعينات حين وصل عدد المدارس الزراعية الى ثلاث وثلاثين مدرسة مجهزة بأحدث التقنيات في تلك المدة، ثم شهد التعليم الزراعي بعد ذلك بحالة من التدهور، ويعود ذلك لعدة اسباب منها، تغيير توجهات السياسة المالية الذي أدى الى

تقليص الانفاق على المشاريع الزراعية ، فضلا عن عدم مواكبة المناهج التعليمية للتطورات العالمية، وعدم تحديث التقنيات المستعملة في الزراعة، فضلا عن بعد المدارس وعدم توفر وسائط النقل وسوء الظروف الاقتصادية . (وزارة التربية،٢٠٠٨،ص٧)

٤. **فرع الفنون التطبيقية** : وهو التعليم الذي يختص بدراسة التدبير المنزلي والفنون البيتية وتربية الطفل وفن الديكور ويكون موجه للإناث حصراً، حيث توجد (٥) مدرسة لأجمالي هذا الفرع،(٣) منها مستقلة للفنون التطبيقية و(٢) مدرسة مهنية تضم فرع الفنون التطبيقية فضلاً عن فروع اخرى(وزارة التربية،٢٠٠٤،٢).

٥. **فرع صيانة الحاسوب وتقنية المعلومات** : وهو التعليم الذي يختص بدراسة (تجميع وصيانة الحاسبات) و(شبكات الحاسبات) و(اللابتوب) و(الادارة الالكترونية)، حيث توجد (١٢) مدرسة، (٩) مدرسة مستقلة لصيانه الحاسوب وتقنية المعلومات و(١) مدرسة مهنية تضم فرع صيانة الحاسوب وظهر هذا الفرع كاستجابة للمتغيرات التكنولوجية والتغيير في أنماط الطلب على العمل في السوق العراقية نتيجة لدخول الأجهزة الخاصة، كالكومبيوتر والموبايل وما يرتبط بها من خدمات تخص الأداء التقني لتلك الأجهزة . (وزارة التربية، ٢١) .

٦- **فرع السياحة** : تم استحداث فرع السياحة في المدارس المهنية من قبل المديرية العامة للتعليم المهني ضمن اختصاصاته، ويضم ثلاثة اختصاصات (الادارة السياحة، الاسكان الفندقي، الضيافة وإنتاج الاطعمة) وذلك بتحويل اختصاص الادارة السياحة من الفرع التجاري الى فرع السياحة اعتبارا من العام الدراسي (٢٠٢٠/٢٠٢١)، ويعد فرع السياحة الفرع السادس من فروع التعليم المهني المنصوص عليها في المادة (٢/أولاً) في نظام التعليم المهني رقم (٦) لسنة٢٠١٦ (موقع وزارة التربية).

ثانيا: واقع التعليم المهني في العراق ما قبل وبعد عام ٢٠٠٣

١–نسبة التعليم المهني من التعليم الثانوي العام في العراق

شهد التعليم المهني منذ بداية تأسيسه نمواً بطيئاً نتيجة لضعف الاهتمام به ، فكان عدد المدارس المهنية محدودة وقليلة حتى عام ١٩٧٠، ثم ادرك المختصون اهمية هذا النوع من التعليم في تنمية المهارات والمعارف العلمية والعملية لتهيئة لدى الطلبة للمشاركة في تنفيذ خطط التنمية في عقد السبعينيات والثمانينات، وتم توكيل هذه المهمة الى مؤسسة التعليم المهني المرتبطة بوزارة التربية التي صدر قانونها المرقم (١٩٨) لعام ١٩٧٥ ونظام المدارس المهنية المرقم (٢١) لعام ١٩٧٨ والذي يقضي بضرورة توفير العناصر البشرية الكافية والكفؤة في مختلف حقول

الانتاج والخدمات بما يهيأ الفرص اللازمة لتحقيق أهداف وخطط التنمية (سرية،١٩٦٩،٧٧)، وشهدت المدة ١٩٧٠–١٩٨٠ تطوراً كبيراً، فتزايدت الاعداد من (٣٥) مدرسة الى (١٤٣) مدرسة في عام ١٩٨٠(وزارة التربية،٢٠١٢)،استمر التعليم المهني بعد هذه المدة بالتوسع بشكل ملفت للنظر وكان احد الاسباب المهمة في ارتفاع هذه الارقام وخصوصاً اعداد الطلبة بعد شموله بنظام الانسياب للدارسين من الطلبة الذين تم توجيههم من المتوسطة الى المدارس المهنية والقنوات الاخرى في وزارة، واستمر هذا الارتفاع بمعدلات متباينة حتى بلغ عدد المدارس (٢٥٥) عام ١٩٩٠، ثم بدأ الانخفاض التدريجي لأجمالي اعداد التعليم المهني حتى عام ٢٠٠٢،اذ بلغ عدد المدارس (٢٣٥) مدرسة ويرجع هذا الانخفاض لعدة أسباب من اهمها(وزارة التربية،٢٠١٢) :-

١. الغاء نظام انسياب الدارسين عام ١٩٩٣.
٢. عزوف او تسرب عدد كبير من الطلبة من الدوام بسبب ظروف الحصار واندفاع الطلاب للبحث عن العمل،

والجدول (٢) يبين نسبة الملتحقين بالتعليم المهني نسبة الى التعليم الثانوي العام في العراق ومن هذا الجدول نلاحظ أن هناك انخفاض في نسبة الملتحقين بالتعليم المهني نسبة الى التعليم الثانوي (العام والمهني) أذ وصلت النسبة الى (١.٦) % للعام الدراسي ٢٠١٩، بعد أن كانت (٥.٥%) للعام الدراسي ٢٠٠٠، لترتفع بعدها عام ٢٠٢٠ تصل (٣.٠%)، ويعود الانخفاض في اعداد الملتحقين بالتعليم المهني الى عدة أسباب من أبرزها:

أ-العامل الاجتماعي، غالباً ما تتأثر رغبة الطالب للالتحاق بهذا النمط من التعليم بالنظرة والمكانة الاجتماعية، فالنظرة السلبية المتوارثة للعمل المهني ونظرة العائلة غير المناسبة للعمل اليدوي وتدني مستوى المكانة الاجتماعية للأطر المهنية مقارنة مع خريجي الجامعات، كل تلك العوامل دفعت الطالب الى تغيير أولوياته واحلال التعليم الأكاديمي بدلاً من التعليم المهني، كما اسهمت هذه العوامل الاجتماعية في قلة التحاق الإناث بالتعليم المهني. (عيسى،١٩٧٢، ص١٨)

ب-المستقبل الوظيفي للخريجين، لا زال موضوع المستقبل الوظيفي يشكل قيداً قوياً لدى الطلبة للالتحاق بهذا النوع من التعليم ، فقد اسهم هذا العامل في حدوث عزوف كبيرا لدى الطلبة بسبب انخفاض المردود المادي لبعض المهن التي يزاولها المتعلم عند انخراطه بالعمل على الرغم من وجود بعض المهن التي يمكن أن تدر دخلاً جيداً أذ أحسن أدارتها وملائمتها لحاجة سوق العمل (وزارة التربية،١٨).

جدول(٢) نسبة التعليم المهني من التعليم الثانوي العام في العراق للمدة (٢٠٠٠–٢٠٢٠)

السنة	عدد طلاب التعليم الثانوي العام	عدد طلاب التعليم المهني	المجموع	نسبة الطلاب المهني %
	(١)	(٢)	(١) +(٢)	(٢)/ (٣)
٢٠٠٠	1063842	61861	1125703	5.5
٢٠٠١	1132106	65377	1197483	5.5
٢٠٠٣	1283611	83056	1366667	6.1
٢٠٠٤	1437842	73579	1511421	4.9
٢٠٠٥	1389017	66317	1455334	4.5
٢٠٠٦	1491142	58707	1549849	3.8
٢٠٠٧	1603623	63069	1666692	3.8
٢٠٠٨	1750049	61091	1811140	3.4
٢٠٠٩	1877434	58902	1936336	3.1
٢٠١٠	1953766	56169	2009935	2.8
٢٠١١	2174477	56301	2230778	2.5
٢٠١٢	2348332	58689	2407021	2.4
٢٠١٣	2443932	56048	2499980	2.2
٢٠١٤	1962768	44696	2007464	2.2
٢٠١٥	2358484	51138	2409622	2.1
٢٠١٦	2525338	53003	2578341	2.1
٢٠١٧	2808854	50039	2858893	1.7
٢٠١٨	2984148	50603	3034751	1.7

٢٠١٩	3094021	52131	3146152	1.6
٢٠٢٠	3462902	107289	3570191	3

المصدر: من أعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المجموعات الإحصائية الصادرة عن وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء للسنوات (٢٠٠١-٢٠٢٠)

٢-اعداد الطلاب والمدرسين والمدارس لأجمالي التعليم المهني في العراق

نلاحظ من الجدول **(٣)** ان اعداد الطلبة المسجلين في التعليم الصناعي تفوق الاعداد الاخرى من الطلبة المسجلين بين فرعي التجاري والزراعي،الأمر الذي يعكس رغبة الطلبة للتسجيل في الفرع الصناعي اكثر من الفروع الاخرى، والسبب يعود الى حاجة سوق العمل الى الاختصاصات الصناعية مما أدى الى ارتفاع عدد المسجلين من (٥١٥٣٤) عام ٢٠٠٠ الى (٥٢٥٣٣) عام ٢٠٠٢،بينما ارتفع الفرع التجاري للفترة ذاتها من (٨٣٩٠)الى (١٠٦٨٢)، فيما انخفض عدد المسجلين في التعليم الزراعي بشكل ملفت للنظر، اذ انخفضت نسبة المسجلين من (٢٠٨٠) عام ٢٠٠٠ الى (١١٨٤)عام ٢٠٠٢ بسبب انخفاض الطلب على هذه المخرجات في سوق العمل أيضا والناجم عن الحصار المفروض على العراق، فضلا عن بعد المدارس الزراعية عن سكن الطلبة وعدم قبولهم في الكليات الحكومية والاهلية، بينما بلغ عدد المسجلين في فرع الفنون التطبيقية لعام ٢٠٠٠(٩٦٩) الى (٩٧٨) لعام ٢٠٠٢، نتيجة زيادة رغبة النساء في تعلم التدابير المنزلية والفنون البيتية وتربية الطفل الذي يتضمنه هذا الفرع، ويتضح من الجدول التذبذب في اعداد المسجلين من الطلبة، اذ انخفضت نسبة الطلبة المسجلين في الفرع الصناعي والتجاري على التوالي الى(29130 – 11148) عام ٢٠١٩، وهذا التراجع في أعداد الطلبة الملتحقين بالمدارس المهنية تزامن مع تراجع فرص العمل أمام خريجي المدارس المهنية بسبب تراجع القدرة الاستيعابية في القطاعات الاقتصادية للقوى العاملة وتراجع قابليتها على خلق فرص عمل جديدة في ظل تباطؤ عملية التطوير والأعمار وتراجع الدعم للصناعات المحلية وتراجع نمو القطاع الصناعي والتجاري العام والخاص فضلا عن ظهور النظرة الاجتماعية الدونية لهذا النمط من التعليم(حسن، وثيقة الكترونية،١٥٩)،في حين ارتفع اعداد الطلبة المسجلين في كل من الزراعة والفنون التطبيقية للعام ٢٠٢٠ الى (2865– 5531)على التوالي، بسبب زيادة نسبة القبول في الكليات المناظرة الى هذا الاختصاص، اضافة الى ان فرع الفنون وهو فرع ذي صلة بفن المنزل من خياطة واناقة وطبخ، الامر الذي شجع

الكثير من الطالبات للانخراط فيه، كون هذا الفرع يدفعهم الى فتح ورش صغيرة للإنتاج والاستفادة من القروض المقدمة من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ضمن برنامج تعرف الى عالم الاعمال،اما فرع صيانة الحاسوب وهو من الفروع المستحدثة وزاد الاقبال عليها بشكل كبير فقد ارتفع عدد الطلاب من(٩٦٦) للعام ٢٠١٥ الى (١٤٨٥٢) للعام ٢٠٢٠،اضافة الى فرع السياحة الذي استحدث عام ٢٠٢٠ وكان عدد الطلاب المسجلين(٨٦٦) طالب.

جدول (٣) اعداد الطلبة والمدرسين لأجمالي التعليم المهني للمدة (٢٠٠٠–٢٠٢٠)

السنة	صناعي	زراعي	تجاري	فنون	صيانة حاسوب	السياحة	اعداد الطلبة	اجمالي المدرسين
٢٠٠٠	٥١٥٣٤	٢٠٨٠	٨٣٩٠	٩٦٩	–	–	٦٢٩٧٣	٦٩٧١
٢٠٠١	٥١٠٤٨	١٧٢٧	٨٥٧٣	٥١٣	–	–	٦١٨٦١	٦٦٣٣
٢٠٠٢	٥٢٥٣٣	١١٨٤	١٠٦٨٢	٩٧٨	–	–	٦٥٣٧٧	٦٦٦٧
٢٠٠٣	58996	542	23460	58	—	—	٨٣٠٥٦	6863
٢٠٠٤	56545	714	15479	841	—	—	٧٣٥٧٩	7794
٢٠٠٥	49091	556	15710	960	—	—	٦٦٣١٧	10776
٢٠٠٦	41470	617	15206	1414	—	—	٥٨٧٠٧	11023
٢٠٠٧	43500	692	16642	2235	—	—	٦٣٠٦٩	11161
٢٠٠٨	41938	659	16041	2453	—	—	٦١٠٩١	11931
٢٠٠٩	39571	862	15864	2605	—	—	٥٨٩٠٢	12426
٢٠١٠	36810	1096	15657	2606	—	—	٥٦١٦٩	12464
٢٠١١	36807	1330	15587	2545	—	—	٥٦٣٠١	12553
٢٠١٢	37937	1427	16341	2984	—	—	٥٨٦٨٩	12745
٢٠١٣	36072	1422	15556	2998	—	—	٥٦٠٤٨	12787
٢٠١٤	29283	744	11846	2823	—	—	٤٤٦٩٦	10527
٢٠١٥	33655	830	12712	2945	996	—	٥١١٣٨	11371
٢٠١٦	31300	889	12445	2920	5449	—	٥٣٠٠٣	11159

٢٠١٧	29227	831	10960	2814	6207	–	٥٠٠٣٩	11245
٢٠١٨	28787	736	10744	2885	7451	–	٥٠٦٠٣	10976
٢٠١٩	29130	831	11148	3121	7901	–	٥٢١٣١	10741
٢٠٢٠	63146	2865	20895	5531	14852	٨٦٦	١٠٨١٥٥	10097

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، مديرية الاحصاء الاجتماعي والتربوي – الجهاز المركزي للإحصاء/العراق، تقارير سنوية عن التعليم المهني للمدة من (٢٠٠٠ – ٢٠٢٠).

٣-اعداد المدارس لأجمالي التعليم المهني في العراق

يبين الجدول (٤) اعداد المدارس اذ كانت في تزايد مستمر فقد ارتفعت من (٢٣٦) الى (322) مدرسه للمدة من ٢٠٠٠-20٢٠، والسبب في ذلك يعود الى استحداث فروع مهنية جديدة واختصاصات اضافية الى المدارس المهنية لمواكبة متطلبات سوق العمل، اما عدد المدرسين فقد ازداد من (٦٩٧١) مدرساً الى (10097) مدرساً للمدة من ٢٠٠٠-٢٠٢٠، والسبب يعود الى حاجة الاختصاصات والفروع المهنية الجديدة الى مدرسين من نفس هذه الاختصاصات، كما أن هذه الزيادة تعود الى قرار عودة المدرسين المفصولين سياسياً او الذين تركوا الوظيفة لأسباب اقتصادية خلال فترة الحصار الاقتصادي خلال التسعينيات من القرن الماضي (مديرية التعليم المهني،٢٠١٠).

جدول (٤) اعداد المدارس لأجمالي التعليم المهني للمدة (٢٠٠٠-٢٠٢٠)

السنة	صناعي	زراعي	تجاري	فنون	صيانة حاسوب	السياحة	المجموع
٢٠٠٠	١٦٣	١٠	٦١	٢	–	–	٢٣٦
٢٠٠١	١٦٥	٩	٦٠	١	–	–	٢٣٥
٢٠٠٢	١٦٨	١٠	٥٨	١	–	–	٢٣٧
٢٠٠٣	164	5	86	1	–	–	٢٥٦
٢٠٠٤	201	7	62	2	–	–	٢٧٢
٢٠٠٥	198	6	72	1	–	–	٢٧٧
٢٠٠٦	194	5	76	1	–	–	٢٧٦
٢٠٠٧	197	7	81	3	–	–	٢٨٨

٢٠٠٨	196	7	82	4	—	–	٢٨٩
٢٠٠٩	198	8	87	2	—	–	٢٩٥
٢٠١٠	197	7	86	4	—	–	٢٩٤
٢٠١١	198	8	86	3	—	–	٢٩٥
٢٠١٢	197	8	90	3	—	–	٢٩٨
٢٠١٣	203	8	91	2	—	–	٣٠٤
٢٠١٤	202	9	96	1	—	–	٣٠٨
٢٠١٥	174	6	85	1	1	–	٢٦٧
٢٠١٦	172	9	89	2	8	–	٢٨٠
٢٠١٧	183	10	98	4	10	–	٣٠٥
٢٠١٨	184	10	103	5	12	–	٣١٤
٢٠١٩	189	10	102	4	11	–	٣١٦
٢٠٢٠	190	10	102	5	12	٣	٣٢٢

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، مديرية الاحصاء الاجتماعي والتربوي – الجهاز المركزي للإحصاء/العراق، تقارير سنوية عن التعليم المهني للمدة من (٢٠٠٠ – ٢٠٢٠).

المحور الثالث انعكاسات التعليم المهني على رأس المال البشري في العراق

يمكن اعتبار مؤشر نسب الفقر والبطالة كمؤشر مرجعي لتقييم مدى مساهمة التعليم المهني في تطوير رأس المال البشري

وارتبط هذا التدهور في التعليم بشكل عام والتعليم المهني بشكل خاص في العراق بعدد من الأزمات والتحديات التي أسهمت في تراجع دور هذا القطاع في خلق فرص العمل بعد تراجع القدرة الاستيعابية للقطاعات الاقتصادية على استيعاب مخرجات التعليم المهني في ظل تباطؤ عملية التطوير والأعمار وتراجع الدعم للصناعات المحلية وتراجع نمو القطاع الصناعي والتجاري العام والخاص ، مما أدى الى عجز السوق عن استيعاب مخرجات التعليم المهني مما اسهم بشكل كبير في ارتفاع معدلات الفقر والبطالة

ارتبط هذا التدهور في التعليم المهني بعدد من الأزمات والتحديات من أبرزها:

١ولا–انخفاض الانفاق الحكومي على التعليم المهني

ارتبط الانفاق على هذا النوع من التعليم بظروف الموازنة العامة من حيث الفائض والعجز ومدى حاجة الدولة الى هذا النوع من التعليم. فشهد عدة تقلبات بحسب ظروف إيرادات النفط، الا أنه شهد هبوطا حادا بعد عام ٢٠١٢ نتيجة لتدهور أسعار النفط وما رافقه من حدوث مجموعة من الازمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المزدوجة والمركبة التي شهدتها المدة (٢٠١٤–٢٠٢٣) التي انعكست سلبا على إيرادات الموازنة العامة، وعلى درجة الاهتمام بهذا النوع من التعليم . (رشدان،٢٠٠٨،ص٢٩١)

جدول (٥) الانفاق على التعليم المهني في العراق / مليون دينار للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠١٤)

السنة	الانفاق على التعليم المهني مليار دينار	معدل نمو الانفاق على التعليم المهني
٢٠٠٤	11,613.0	-
٢٠٠٥	16,273.5	40.13
٢٠٠٦	22,291.6	36.98
٢٠٠٧	27,566.2	23.66
٢٠٠٩	63,624.0	130.80
٢٠١٠	62,851.0	-1.21
٢٠١١	81,500.0	29.67
٢٠١٢	97,800.0	20.00
٢٠١٣	**107,600.0**	**10.02**
٢٠١٤ *	100,200.0	-6.88

المصدر : وزارة التربية، مديرية التعليم المهني،تخصيصات الموازنة المالية للتعليم المهني للمدة من (٢٠٠٤– ٢٠١٤).

*** تعذر الحصول على بيانات عن الانفاق على التعليم المهني بعد عام ٢٠١٤**

ثانيا– ضعف دور السياسات الاقتصادية في تطوير رأس المال البشري

ركزت السياسات الاقتصادية على الاستثمار في المورد النفطي مع ضعف اهتمامها بالمورد البشري، وقد اسهم هذا التوجه في ارتفاع معدلات البطالة والفقر، نتيجة لقصور الطلب على العمل الفني والمهني، بسبب تراجع القدرة الاستيعابية للقطاعات الاقتصادية للقوى العاملة وتراجع قابليتها على خلق فرص عمل جديدة في ظل تباطؤ عملية التطوير والأعمار وتراجع الدعم للصناعات المحلية وتراجع نمو القطاع الصناعي والتجاري العام والخاص ، مما أدى الى عجز السوق عن استيعاب مخرجات التعليم المهني وتراجع في نسب الطلبة الملتحقين بالمدارس المهنية الذي تزامن مع تراجع فرص العمل أمام خريجي المدارس المهنية وقد ترتب على هذا التوجه ما يأتي:- (الياس،٢٠٠٦،ص٣٥٣)

١-توقف معظم المشروعات الصناعية الخاصة بعد عام ٢٠٠٣

٢-منح الأولوية للتخصصات الأدبية والإنسانية على حساب التعليم الفني والمهني والتخصصات العلمية والهندسية والتقنية.

٣-تراجع إنتاجية القطاع الزراعي والسياحي الذي يتصف بقدرته على استيعاب نسبة كبيرة من الأيدي العامل.

٤-تفضيل العمالة الأجنبية على العمالة العراقية نتيجة انخفاض أجور أولئك العمال الأجانب.

جدول (٦) معدلات البطالة في العراق بعمر ١٥ سنة فأكثر للمدة (٢٠٠٠-٢٠٢٠)

السنة	معدل اجمالي البطالة من القوة العاملة (١)	السنة	معدل اجمالي البطالة من القوة العاملة (٢)
٢٠٠٠	٨.٧٠	٢٠١١	٨.١٥
٢٠٠١	٨.٨٠	٢٠١٢	٧.٩٧
٢٠٠٢	٨.٩٠	٢٠١٣	٩.٢٧
٢٠٠٣	٩.٠٦	٢٠١٤	١٠.٥٩
٢٠٠٤	٩.٠١	٢٠١٥	١٠.٧٢
٢٠٠٥	٨.٩٣	٢٠١٦	١٠.٨٢
٢٠٠٦	٨.٧٨	٢٠١٧	١٣.٠٢
٢٠٠٧	٨.٦٥	٢٠١٨	١٢.٨٧
٢٠٠٨	٨.٤٠	٢٠١٩	١٢.٧٦
٢٠٠٩	٨.٤٩	٢٠٢٠	١٤.١٠
٢٠١٠	٨.٣٤		

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة البيانات الواردة في قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية، البنك الدولي، ٢٠٢١

https://data.albankaldawli.org

جدول (٧) نسبة الفقر في العراق لسنوات مختارة

الازمة	السنة	نسبة الفقر%
العقوبات الاقتصادية	١٩٩٣	٧١.٧
في ظل الاحتلال الامريكي	٢٠٠٧	٢٢.٤
ما بعد الاحتلال الامريكي	٢٠١٢	١٨.٩
الازمة المزدوجة	٢٠١٤	٢٢.٥
ما بعد داعش	٢٠١٨	٢٠.٥
الازمة المركبة	٢٠٢٠	٣١.٧

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على:

١–محمد حسين باقر، الفقر في بلدان الاسكوا، اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي اسيا(الاسكوا)، نيويورك،١٩٩٣، جدول (٩)، ص.٤٣

٢– حسن لطيف كاظم وزينة أكرم وزياد طارق، الفقر ومستويات المعيشة في العراق في ظل تداعيات ازمة كورونا، مركز الرافدين للحوار النجف الاشرف، ايار ٢٠٢٠، ص.٣١

٣– جمهورية العراق، وزارة التخطيط واخرون، تقويم جائحة كورونا على الفقر والهشاشة في العراق، وزارة التخطيط، تموز ٢٠٢٠.

ثالثاً–ضعف دور القطاع الخاص في مجال الاستثمار في التعليم المهني

١- لا يسهم القطاع الخاص في العراق بتمويل التعليم والتدريب المهني، من حيث الأجهزة والمعدات والمواد التدريبية.

٢- لا تقدم الشركات الخاصة ، أي تسهيلات لمدارس التعليم والتدريب المهني لتنفيذ البرامج التعليمية في مواقع إنتاجها النمطي.

٣- ارتباط مؤسسات التعليم المهني بشكل كامل بالقطاع الحكومي، مما يجعلها ضعيفة الارتباط بسوق العمل واحتياجاته الفعلية.

٤- عدم توفر دعم حكومي كافي لتحفيز القطاع الخاص للاستثمار في التعليم المهني والتقني. (عبدالرضا،٢٠١٢،ص٣٦)

رابعاً: الازمات التي واجهت التنمية في العراق

ادت الازمات والظروف الاقتصادية التي مر بها العراق من الاسباب الرئيسية التي الى تراجع عمليات التنمية وتراجع الطلب على مخرجات التعليم المهني وبالتالي ارتفاع نسب الفقر والبطالة ومن اهم تلك الازمات ما يأتي: (العاني،٢٠٠٩،ص١٣) .

١-الازمات والصدمات التي واجهت العراق، وما رافقها من مشكلات سياسية واقتصادية وصحية واجتماعية وما خلفته تلك الازمات من فوضى وعنف وارتفاع معدلات البطالة والركود الاقتصادي وغياب فرص العمل مما ادى اتساع ظاهرة البطالة، وارتفاع مستويات الفقر بشكل متصاعد.

٢- ضعف قدرة القطاعات الاقتصادية على استيعاب الايدي العاملة المتزايدة في سوق العمل نتيجة تدهور اسعار النفط عالميا عام ٢٠٠٨ و ٢٠١٤،اذ ابرز ما يميز سوق العمل العراقي ارتفاع معدل نمو العرض من العمل نتيجة ارتفاع نمو السكان والقوة العاملة في ظل تباطؤ نمو الطلب على العمل الناجم عن عدة عوامل منها ضعف المعدلات الاستثمارية وبالآتي ضعف القدرة على خلق فرص للعمل وتواضع مستويات الانتاج وكفاءة الادارة مما يترتب علية استفحال مشكلة البطالة بين الشباب المتعلمين وارتفاع معدلات الفقر.

٤- ريعية الاقتصاد العراقي واعتماده بشكل رئيسي على مورد واحد هو النفط ادى الى تراجع النشاط الاقتصادي بسبب تعطيل القطاعات الانتاجية في العراق.

٥- عدم الاستقرار السياسي والأمني وبخاصة بعد احتلال داعش لعدد من المحافظات العراقية من الاسباب الرئيسة التي اسهمت في تراجع الاستثمار وضعف الطلب على التعليم المهني في العراق .

٦- القصور في تمويل السياسات التنموية في العراق، حيث يعتبر أحد أكبر التحديات التي تواجه تنفيذ أهداف التنمية المستدامة .

٧- ارتفاع نسبة الدين الى الناتج المحلي الاجمالي تجعل الاقتصاد عرضة لمخاطر تدوير الدين وبالآتي تأثيره سلبا على مجريات العملية التنموية.

٨- ارتفاع مؤشرات الفساد وضعف الحكم الرشيد في العراق ، اسهمت في تعميق عوامل الاخفاق التنموي في العراق.

خامساً: التحديات التي واجهت التعليم المهني في العراق

وترتب على تلك الازمات ظهور مجموعة من التحديات التي واجهت التعليم المهني من أهمها ما يأتي:

١-انخفاض فرص التعليم الكفء في جميع المستويات التربوية والتعليمية مع اختلافات محددة بين مستوى وآخر (علي،٢٠١٢،ص٣٩).

٢- تعرض العديد من المدارس المهنية ومراكز التدريب المهني بعد عام ٢٠٠٣ الى التخريب والسرقة مما أدى الى عرقلة عملية التعليم في هذه المدارس .

٣- عدم مواكبة المنهج الدراسي المهني الحالي للتطور العلمي الحاصل في العالم، مما أدى الى عدم القدرة على تأهيل وأعداد الطالب المهني لمتطلبات الحياة وسوق العمل .

٤-تدني كفاءة ونوعية التعليم المهني نتيجة لضعف قدرات الكوادر التدريسية والتدريبية (حمزة،٢٠٠٩،ص٥) .

٥- عزوف الطلبة عن الانتساب للتعليم المهني في العراق، لعدة اسباب من ابرزها النظرة السلبية للعمل المهني التي دفعت الطالب الى التركيز على اكمال الدراسة الاكاديمية وامتهان الأعمال المكتبية بدلاً من الالتحاق بالتعليم المهني، فضلا عن المستقبل الوظيفي للخريجين، اذ لايزال يشكل محدداً قويا لدى الطلبة بسبب انخفاض المردود المادي لبعض المهن التي يزاولها المتعلم عند انخراط بالعمل على الرغم من وجود بعض المهن التي يمكن ان تدر دخلاً جيداً اذا احسن ادارتها وملائمتها لحاجة سوق العمل (العبادي،٢٠١١،ص٢١٠)

٦- عدم ملائمة مخرجات التعليم المهني للاحتياجات الفعلية لسوق العمل من المهارات المهنية المطلوبة

٧- تراجع فرع التعليم الزراعي في الجانبين الكمي والنوعي وانخفاض أعداد طلاب مدارسه للأسباب الآتية:

أ- ارتفاع كلفة البحث في هذه المدارس الزراعية بسبب بعدها عن مراكز المدن .

ب–النظرة الضيقة من أولياء أمور الطلبة للمدارس الزراعية وعدم توفر الوعي لديهم

ج– عدم وضوح سياسات التعليم العالي المتعلقة بمنح الفرص لخريجي المدارس الزراعية لا كمال دراستهم.

د– تقليص الأنفاق على المشاريع الزراعية التدريبية بشقيها النباتي والحيواني(وزارة التربية،٢٠٠٨،ص١٠).

٨–هجرة العديد من الكفاءات المهنية من مدرسين مهنيين ومهندسين ومدربين صناعيين الى الخارج بسبب الوضع الأمني من جهة والحاجة المالية من جهة

بناء على ما تقدم يمكن القول أن ما تم ذكره من أزمات وتحديات ومعوقات أضعفت من قدرة التعليم المهني على أعداد وتخريج جيل كفوء متمكن من مهنته وقادر على التعامل مع التحولات في أنماط الطلب على العمل ، مما أدى الى ظهور البطالة بين صفوف الخريجين من التعليم المهني.

المحور الرابع : دور سياسات التعليم المهني في تطوير رأس المال البشري في العراق

من المحاور السابقة تبين لنا ان مخرجات التعليم المهني في العراق قد واجهت نوعين من المشكلات، التي أدت الى تعميق الفجوة بين مؤسسات التعليم المهني وقطاعات الإنتاج (وزارة التربية،٢٠٠٥،ص٢١). ويدعو هذا البحث الى الاستفادة من التجارب الدولية الخاصة بتطبيق سياسات سوق العمل النشطة كمدخل لتفعيل دور التعليم المهني في **تطوير رأس المال البشري** في العراق . ومن اهم تلك السياسات :

اولا: سياسة تطوير جانب عرض العمل

تهدف هذه السياسات إلى تطوير مهارات القوى العاملة وقدراتها، وتسهيل انتقال الشباب من المدرسة إلى سوق العمل، من خلال الانتساب الى مدارس التعليم المهني والتدريب ، وفيما يلي أمثلة للتدخل في مجال تطوير التعليم التقني والتدريب المهني وكالاتي: (العاني واخرون،٢٠٠٣،ص٣٤)

١–**المبادرات الهادفة إلى تطوير نظم التعليم والتدريب المهني في القطاع العام**، من بين المبادرات الهادفة إلى سد الفجوة بين العرض والطلب على المهارات والمعارف في سوق العمل هي:

أ–**البرنامج** الذي يعتمد على أسلوب حديث لتطوير المناهج الدراسية، يعرف بـ "داكوم" (DACUM)،ويعتبر مجال بحث وتطوير النفط مثالاً ناجحاً لاستخدام "داكوم" في توصيف وتحديد متطلبات الوظائف والتخصصات العلمية والفنية، **وطبق هذا البرنامج من قبل الهيئة العامة للتعليم المهني والتدريب** في **الكويت** .

ب–**تطوير نظام "التعليم والتدريب المهني"**، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، لتحقيق إصلاح جذري في النظام المذكور، وتركزت الجهود على توسيع قدرات مؤسسات التدريب المختلفة، كما تمّ تأسيس صندوق تطوير المهارات الذي يدعم التعليم في الشركات المساهمة في الصندوق.

ت–**إنشاء مؤسسات تعزّز دور "التعليم والتدريب المهني" في التشغيل**، واتخاذ الإجراءات المتعلقة بهذا الجانب، من أبرزها إصدار تشريعات بفرض ضريبة على الشركات تخصص حصيلتها لدعم التدريب المهني، والتدريب على المهن وفقاً لعقود تدريب، وتدريب مهني للنساء في المناطق الريفية (اليونسكو،٢٠٠٢،ص٢٤).

٢–برامج التعليم والتدريب المشتركة بين القطاعين العام والخاص

أ–مبادرة "مبارك – كول" وهي عبارة عن برنامج تدريب وتمهن (نظام مزدوج) أطلق في العام ١٩٩١ في مصر بهدف إحداث تغيير هيكلي في نظام التدريب والتعليم المهني في مصر، وتقوم هذه المبادرة على اتفاقات تعاون تقني ومالي بين قطاع الاعمال الخاص مع الحكومة المصرية، بهدف تزويد المتدربين ببرامج مكثفة في التدريب المهني .

ب–مبادرة شبكة القيادات العربية الشابة : تقدم هذه الشبكة، التي تعمل في دول مجلس التعاون الخليجي ولبنان ومصر وفلسطين، ضمن أنشطتها المتعددة برامج تدريبية بالتعاون مع جهات أخرى، مثل منتدى التبادل العربي الأوروبي، وهو مبادرة مشتركة بين القيادات العربية الشابة ونخبة من الشركات العالمية(دليل المدارس المصرية، شبكة انترنت).

ثانيا–سياسة تطوير جانب الطلب على العمل:

تهدف هذه السياسات إلى زيادة الطلب على العمل وتوليد الوظائف، بما تنطوي عليه من سياسة تشجيع تشغيل العاملين لحسابهم والعاملين في الأعمال الحرة، ودعم مبادرات الأعمال، وبرامج الاقتراض الميسر للمنشآت الصغيرة، والدعم والإعانات المالية للأجور، وبرامج التوطين والأشغال العامة، ومن اهم هذه البرامج ما يأتي:

١–برامج تشجيع إنشاء الشركات الصغيرة

لتوفير بيئة الأعمال المناسبة **للشركات الصغيرة**، يتعين القيام بمجموعة من الإجراءات من بينها تطوير وتعديل للقوانين، وتبسيط الإجراءات، وذلك من أجل تخفيف العبء والتكاليف المتعلقة بتأسيس المشاريع الصغيرة والحصول على التراخيص التجارية، وتوفير الاستثمار اللازم لبدء هذه الأعمال، ومن الدول التي شجعت المواطنين على التشغيل لحسابهم وانشاء شركات صغيرة هي :– (القريشي،٢٠٠٨،ص١٨٨)

أ–**تجربة بنك التسليف السعودي،** الذي نفذ العديد من البرامج التي تشجع على إقامة المشروعات الصغيرة وتطويرها ومنها منح القروض بدون فائدة ضمن برنامج قروض البنك المهنية، الذي يهدف إلى تشجيع ودعم المهنيين والفنيين لممارسة مهنهم، وايضا ومن اجل دعم المشروعات الصغيرة ومساعدة الشباب الراغبين بأنشاء مثل تلك المشروعات انشأت الحكومة السعودية برامج المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني وتقوم هذه المؤسسة بتمويل تلك المشروعات(الصوص، ٢٠١٠،ص٣٥).

ب– **تجربة الصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر: اذا تم حصر مهمة** توفير فرص عمل للشباب بالصندوق الاجتماعي للتنمية ورصدت لهذا الصندوق مبالغ كبيرة ذهبت معظمها لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى برامج خاصة بالخريجين من التعليم المهني .

ت– الهيئة العامة لمكافحة البطالة في سورية، تم إنشاء البرنامج الوطني (الهيئة العامة لمكافحة البطالة) للتخفيف من البطالة بين الشباب، وتم تخصيص مبالغ مالية لتشجيع قطاع الأعمال وبشكل أساسي المشروعات الصغيرة والمتوسطة وحاضنات الأعمال وبعض البرامج المتخصصة التي كان هدفها عموما تعزيز مقومات اقتصاد السوق الاجتماعي وتنمية الطاقات الشبابية.

ث– صندوق التنمية والتشغيل في الأردن، فقد بذلت الحكومة عن طريق صندوق التنمية والتشغيل، إضافة إلى جهات أخرى جهودا تساعد في هذا الاتجاه كصندوق المعونة الوطنية وصندوق الزكاة.

ج–صندوق تدريب وتأهيل الشباب في المغرب، تم إنشاء صندوق تدريب وتأهيل الشباب لخلق فرص عمل بمساعدة جهات أخرى كالجمعيات الغير ربحية والمصارف وغيرها (الأسرج، ٢٠١٠،ص٣٦).

ح– **برامج حصر الوظائف في دول مجلس التعاون الخليجي** : سعت دول مجلس التعاون الخليجي، إلى استبدال/إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الأجنبية من خلال قواعد إلزامية وحوافز تشغيلية، تحتوي على دعم مالي للشركات المشاركة، وحوافز ضريبية، وإعطاء أفضلية في الحصول على عقود حكومية، ودعم تدريب العمالة الوطنية، وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن برامج حصر الوظائف لا تولد بالضرورة وظائف جديدة، إلا أنها توفر فرص عمل أكبر للفئات المستهدفة من العمالة الوطنية، ومن هذا المنطلق يمكن اعتبارها ضمن آليات التشغيل الهادفة لزيادة فرص العمل لتلك العمالة(مكتب العمل الدولي،٢٠٠٣،ص٢–١٥).

ج- **برنامج منح القروض**، وهي برامج تنفذ لتسهيل الحصول على القروض لأصحاب المشاريع في عدد من الدول العربية خاصة تلك المقامة من طرف الشباب الخريجين الذين لا يملكون مدخرات كافية، حيث يحصلون على مساعدات وقروض صغيرة لإقامة مشاريعهم وتوكل هذه المهمة لصناديق خاصة لهذا الغرض، والتي تفسح مجال للأفراد من ممارسة اختصاصه وتفريغ طاقاته وكفاءاته المكتسبة من التعليم والتدريب المهني وتسهم هذه المشاريع في نفس الوقت على استقطاب اكبر عدد من الخريجين العاطلين(الموسوعة العربية،٢٠٠٧،ص١٣٨-١٣٩) .

ثالثا: سياسات تطوير سوق العمل في العراق

بهدف زيادة تمكين مخرجات التعليم المهني من المساهمة في تطوير رأس المال البشري في العراق يجب اتخاذ الخطوات ما يأتي:

١- تطوير سياسة فاعلة في سوق العمل ضمن أطار استراتيجية قابلة للاستدامة تستطيع تأمين فرص العمل ، من خلال تسريع وتيرة خلق فرص العمل في القطاع الخاص وهذا لا يمكن تحقيقه دون حوافز تدفع القطاع الخاص الى التحول من الأنشطة التجارية الصرفة الى أنشطة الصناعة التحويلية والخدمات(سلمان،٢٠٠٧،ص١٩٢).

٢-اعتماد سياسات تعمل على توفير المناخ الاستثماري المناسب للقطاعات العاطلة (الكهرباء والماء والوقود) وجعلة قادراً على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، بما يسهم في خلق فرص عمل للعاطلين وخاصه خريجي المدارس المهنية وبالأخص الصناعية الذين يشكلون حلقة مهمة في هيكل العمالة.

٣- تبني البرامج الشاملة لدعم العاطلين من خلال:

أ- أعادة تأهيل القطاع الزراعي، وذلك عن طريق الاهتمام بتطوير الأراضي الزراعية الموجودة في العراق والموارد البشرية العاملة في القطاع الزراعي أي تطوير قدراتها وسلوكها ومفاهيمها من خلال المؤسسات التعليمية الزراعية(العكايشي،٢٠١٦،ص١١).

ب- سياسة (حصر وترشيد العمالة الاجنبية في مهن محددة) سواءً أكان في القطاع العام من أجل أجبار الشركات الوطنية على الامتناع من جلب العمالة الأجنبية والاستعانة بالعمالة الوطنية.

ج- تشجيع القطاع الخاص وجعلة القطاع الفاعل في النشاط الاقتصادي والمولد لفرص العمل والمعزز للنمو والمساهم في تمويل التنمية، وتعظيم إيراداته وذلك من خلال: اعتماد سياسة ضريبية معززة ومحفزة للقطاع الخاص

وسياسة ائتمانية نهدف الى توفير الائتمان الميسر دعماً لأهداف إنتاجية (زراعية، صناعية، وسياحية) (ابراهيم، ٢٠٠٩،ص٤٥).

الاستنتاجات والتوصيات

أولا–الاستنتاجات:

١–اسهم التوجه الريعي بعد عام ٢٠٠٣ في التركيز على مورد واحد واهمال بقية الأصول والموارد الإنتاجية وبخاصة رأس المال البشري وترتب على هذا التوجه اهمال الاستثمار في قطاع التعليم بشكل عام التعليم المهني بشكل خاص .

٢– ادت مجموعة الصدمات والازمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي واجهت العراق خلال العقدين الماضين الى تراجع التنمية واسفر كل ذلك عن تراجع الطلب على مخرجات التعليم المهني ، وانتشار ظاهرة العزوف عن التوجه نحو التعليم المهني

٣–أسهمت النقاط ١ و٢ في زيادة معدلات تأكل راس المال البشري وتفاقم ظاهرة هدر الموارد البشرية في العراق كنتيجة لارتفاع معدلات البطالة الفقر ومظاهر الحرمان الأخرى.

٣–واجه التعليم المهني مجموعة من المعوقات والتحديات التي اسهمت في انخفاض كفاءته من ابرزها :

- عدم مواكبة المنهج الدراسي المهني للتطورات العلمية والتقنية
- انخفاض الاستثمار في قطاع التعليم المهني
- عدم مواءمة مخرجات التعليم المهني لاحتياجات لسوق العمل،
- تزايد معدلات هجرة الكفاءات المهنية الى الخارج

ثانياً–المقترحات:

أن النهوض بدور التعليم المهني في تكوين رأس المال البشري يستلزم الاهتمام بالمقترحات الاتية:

١–العمل على تبني السياسات الاقتصادية التي تحفز النمو في قطاعات الانتاج غير النفطي لإعادة الاهتمام بدور التعليم المهني كعنصر فاعل في قطاعات الإنتاج.

٢–ضرورة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإدخال التعليم المهني ضمن مراحل التعليم الثانوي العام، والسماح لهم باستكمال دراساتهم الجامعية الأولية والعليا

٣–تطوير وتحديث المناهج التعليمية للفروع المهنية كافة بحيث تواكب التطورات العلمية والتقنية والتغييرات المتسارعة في سوق العمل

٤–ضرورة ان يكون معيار العمل بالمنهاج بالبرامج التدريبية هو تحقيق التطابق مع متطلبات سوق العمل.

٥–العمل على رفع معدلات الاستثمار في التعليم التربوي بشكل عام والتعليم المهني بشكل خاص

٦–تشجيع التعليم الاهلي على الدخول في ميدان التعليم المهني.

٧–ان زيادة الطلب على المهن والمهارات والخبرات تستلزم تشجيع المبادرات الإقليمية والدولية لتبادل المعلومات والخبرات وتنسيق استراتيجيات التشغيل.

المصادر والمراجع

اولاً: – المصادر باللغة العربية

١ –الكتب

١– محمد صالح تركي القريشي، اقتصاديات الإعمال، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الاردن، ٢٠٠٨ .

٢– عبد الله زاهي رشدان، اقتصاديات التعليم، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٨.

٣– كريم محمد حمزة، التعليم في العراق (النظام التعليمي في العراق الواقع ومتطلبات التغير)، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٩

٤– مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، عمان، ط(١)، دار وائل للنشر، ٢٠٠٦.

٥– مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات ـ وموضوعات)، دار الأوائل للنشر،الأردن،٢٠٠٧ .

٦– معروف، هوشيار (٢٠٠٤)" دراسات في التنمية ،استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي" دار الصفاء، عمان

٢–– البحوث والدراسات والتقارير والمؤتمرات

١– احمد سيف حيدر(٢٠٠١)، التعليم التقني والتدريب المهني في اليمن الماضي الحاضر المستقبل، مجلة كلية المأمون الجامعة، كلية المأمون الجامعة، بغداد، العراق، العدد (٥)، السنة الثانية.

٢– اشرف العربي(٢٠٠٧)، رأس المال البشري في مصر، المفهوم والقياس" مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، القاهرة ، الصيف، العدد٣٩ ،

٣– ثائر محمود العاني(٢٠٠٩)، احمد كامل الناصح، التنافسية الجديدة واعادة هيكلة سوق العمل العراقية، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد (٨٢).

٤- جمال عزيز فرحان العاني(٢٠١٥)، ثلاثية الفشل، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية، العدد(١٩).

٥- حسناء ناصر ابراهيم(٢٠٠٩)، البطالة وخلق فرص العمل احدى تحديات الوضع الراهن، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، الجامعة، العدد التاسع عشر .

٦- سلام عبد علي العبادي(٢٠١١)، التعليم في العراق، مؤتمر تطوير، بيت الحكمة، جامعة بغداد، كلية الآداب.

٧- سليم خلف وهيب الالوسي(٢٠٠٤)، اعتماد تكنلوجيا المعلومات، اساليب التنمية التعليمية في التعليم الاعدادي الصناعي، مجلة الاستاذ، كلية تربية ابن رشد، جامعة بغداد، ج١، العدد٥٠.

٨- سمير زهير الصوص(٢٠١٠)، بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة – نماذج يمكن الاقتداء بها في فلسطين – وزارة الاقتصاد الفلسطيني.

٩- صاحب نعمة العكايشي (٢٠١٦)،رائد جواد كاظم الجنابي، سياسة التوظيف فن العراق للفترة من (٢٠٠٣-٢٠١٢)،اشكاليات وتحديات، مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد(١٤)، العدد(٣٨).

٩- طارق علي العاني واخرون، الشراكة بين مؤسسات التعليم والتدريب المهني وسوق العمل، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية، ٢٠٠٣ .

١٠- غيداء صادق سلمان، واقع البطالة في البلدان العربية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد(١٤)، السنة(٥)، ٢٠٠٧م .

١٢- كريم محمد حمزة، النظام التعميمي في العراق الواقع ومتطلبات التغير، مجلة آداب الرافدين، بيت الحكمة، العدد(٨٢)،السنة الخمسون، بغداد،٢٠٢٠ .

١٣- محسن عبد علي، الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في العراق المركز والاقاليم للسنوات(٢٠١١ – ٢٠٢٠) ،٢٠١٢ .

١٤-حسين عبد المطلب الاسرج، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية، بحث منشور في مجلة الباحث تصدر عن جامعة قاصدي مرباح ورقلة – الجزائر العدد الثامن ،٢٠١٠،متاح على الموقع الاتي :https://www.asjp.cerist.dz/en/article/627

١٥-نبيل جعفر عبد الرضا، وبيداء الزيدي، واقع القطاع الخاص في العراق، ٢٠١٢، متاح على الموقع الاتيhttps://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=300318

١٦–موقع دليل المدارس المصرية ، مميزات وعيوب مدارس مبارك كول https://egyptschools.info/?p=9971

٣– المنظمات الدولية والقوانين والدوريات الحكومية والتقارير

١– المديرية العامة للتعليم المهني، المؤتمر المهني الأول، بغداد، ٢٠١٠ .

٢– اليونسكو و أخرون، التعليم ٢٠٣٠،إعلان إنشيون وإطار العمل لتحقيق الهدف الرابع من أ هداف التنمية المستدامة، ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة للجميع، ٢٠١٦.

٣– الأيسيسكو، العالم الاسلامي والتنمية المستدامة الخصوصيات والتحديات والالتزامات، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم الثقافية، ٢٠٠٢ .

٤– جمهورية العراق، وزار ة التخطيط، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨–٢٠٢٢، ص٦٠–٢٤١.

٥– المدير العام لمكتب العمل الدولي، تحقيق العمل اللائق في اسيا،ط١،الاجتماع الإقليمي الرابع عشر، بوسان، جمهورية كوريا جنيف، سويسرا،،٢٠٠٦ .

٦– مركز اليونسكو الدولي للتعليم والتدريب التقني والمهني، اجتماع فريق الخبراء حول المبادرة الإقليمية لتطوير مشروعات التعليم والتدريب التقني والمهني في الدول العربية، التقرير الختامي، بيروت، ١١– ١٣ديسمبر،٢٠٠٢ .

٧– مكتب العمل الدولي، لجنة العمالة والسياسة الاجتماعية، سياسات سوق العمل النشطة، الوثيقة GB.288/ESP/2،الدورة(٢٨٨)،٢٠٠٣ .

٩ – ١٠– وزارة التربية، المديرية العامة للتعليم المهني بالتعاون مع المديرية العامة للتخطيط التربوي، دراسة عن التعليم المهني واقعه ومقترحات تطويره والنهوض بمخرجاته، ٢٠٠٥ .

١١– وزارة التربية، المديرية العامة للتعليم المهني– قسم الشؤون العلمية ، انموذج الحاكمية للتعليم والتدريب المهني والتقني في العراق /دراسة مقدمة الى منظمة اليونسكو/ دورة تدريبية اقيمت في عمان بتاريخ(١–٥اذار– ٢٠٠٩).

١٢ – ..... دراسة إحصائية عن حاجة المديرية العامة للتعليم المهني من الأبنية المدرسية، ت١، ٢٠٠٨ .

١٣–..... دراسة عن المدارس المهنية الزراعية الى اين، نيسان–٢٠٠٤ .

14– .... مسودة وأوراق العمل التي تقدم خلال المؤتمر الثاني للتعليم المهني، ١١–١٢ حزيران ٢٠١٢ .

ثانياً – المصادر باللغة الانجليزية

1–Achy,Lahc (2002)"Labor Market and Growth in Morocco"global research projects) http://www.gdnet.org/pdf2/gdn_library/global_research_projects/explaining_growth/Morocco_labor_markets_final.pdf

2–H.G.Johnson, (2004) Towards ageneralized capital accumulation approach to economic development, economics of education.

3–Jennifer, Jaspar, Catherine, (2008). "Teaching For Sustainable Development: Teachers' Perceptions", A Thesis Submitted to the College of Graduate Studies and Research in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Education in The Department of Curriculum Studies University of Saskatchewan Saskatoon, Saskatchewan).

4–Jevglevskaja. Natalia ,Spijkers. Otto(2013). "Sustainable Development and High Seas Fisheries", Utrecht Law Review, Volume 9, Issue 1,www.ivsl.org, http://www.utrechtlawreview.org (2013)

–٥Roymand Poigant, studay groups in the economics of education, Anessay in organisabional prablems in planning education– development, Paris, 1960.

6–Victoria kis,kathrn Hoeckel,Paulo Santiago, Learnng for Jobs, Economc Cooperation Organization Policy study and development for vocational educaton and training, Mexco,

9–Career Development(2022): What Is Vocational Education?
https://in.indeed.com/career–advice/career–development/what–is–vocational–education